

"قياس أثر السياحة على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية"

إعداد الباحثان:

نواف حبيب الله السلمي

الأستاذ الدكتور: خالد الديب

أستاذ الإقتصاد المساعد

1444هـ - 2022م



الملخص:

يسعى البحث إلى تحليل أسباب ضعف حصة المملكة من السائحين مقارنة بدول أخرى في المنطقة، وأقل منها في الإرث الحضاري والتاريخي كتركيا وتونس والإمارات.... إلخ، وتحليل أهمية قطاع السياحة بالنسبة للاقتصاد السعودي وإمكانية تطويره، وتحليل أثر النشاط السياحي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري وحجم العمالة؛ لتقييم أثر السياحة على التنمية المستدامة، وتحليل أهم معوقات النشاط السياحي وآليات الحد منها في المملكة العربية السعودية، وتحليل المقومات السياحية في المملكة والوضع التنافسي لها مع الدول الإقليمية.

واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً وعلى بعض الدراسات السابقة، وتم في هذا الجانب تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لزيادة قدرة المملكة على المنافسة سياحياً.

كما تم تحليل بيانات البحث لتقييم الأثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة في المملكة.

وتبين من نتائج البحث أنه توجد علاقة إيجابية بين السياحة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الناتج المحلي، السياحة، الإيرادات، البنية التحتية.

1- مقدمة:

يعتبر تنوع مصادر الدخل أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها رؤية المملكة 2030م، وتعتبر السياحة أحد أهم هذه المصادر، إذ يؤمل أن يصل عدد سياح المملكة عام 2030م إلى 30 مليون، وما زال الاقتصاد السعودي يعتمد على النفط بصفة أساسية في تمويل نفقاته، وبلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي السعودي 60.2% عام 2019(1)، وهي شبه ثابتة، ومستقرة بدرجة كبيرة لتأثرها بالظروف السياسية والأمنية في العالم، ومثل هذه المصادر من مصادر الدخل غالباً ما تكون طبيعية، ليست بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية، بحيث تستحوذ الحكومة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية إنتاجه وتوزيعه ومشروعية بيعه(2).

وتمثل السياحة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية لكثير من دول العالم، فمثلاً دولة مثل سنغافورة والتي يبلغ عدد سكانها نحو 5.8 مليون نسمة، وبلغ عدد السائحين الوافدين إليها نحو 19.1 مليون سائح، وبلغت إيراداتهم في عام 2019م نحو 21.1 مليار

(1) إحصاءات البنك الدولي، عام 2019.

(2) فاطمة أحمد الشربيني، "الاتجاهات الربعية في الاقتصاد المصري وأثرها على توجهاته الخارجية في فترة الثمانينيات"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للبحوث السياسية خلال "3-5" ديسمبر 1998، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص ص 1-3.

دولار، أيضاً المملكة العربية السعودية بلغ عدد سكانها نحو 34.3 مليون وبلغ عدد السائحين الوافدين إليها نحو 17.5 مليون سائح، وبلغت إيراداتهم 27.8 مليار دولار، وذلك في عام 2019م(3).

وعليه بلغت نسبة السائحين إلى السكان في سنغافورة 3.3 مليون سائح لكل مليون نسمة، وبلغت في المملكة 0.5 مليون سائح لكل مليون نسمة، كما بلغ حجم الإيرادات السياحية لعدد السكان نحو 3.6 مليار دولار لكل مليون نسمة في سنغافورة، كما بلغ حجم الإيرادات السياحية لعدد السكان نحو 0.81 مليار دولار لكل مليون نسمة في المملكة في عام 2019م.

وهنا يثور سؤال مهم ما هو السبب في زيادة عدد السائحين وحجم الإيرادات السياحية إلى عدد السكان في سنغافورة عنها في المملكة؟.

وتكمن الإجابة في طبيعة السائح الذي يفد إلى كل من المملكة وسنغافورة، فغالبيتهم السائحين الذين يفدون إلى المملكة من الدرجة الثانية أو الثالثة وقليل منهم من الدرجة الأولى أو ما يطلق عليه (السائح الفقير)، بينما السائح الذي يذهب إلى سنغافورة هو السائح الغني أو الدرجة الأولى.

وأشارت توقعات منظمة السياحة العالمية إلى ارتفاع أعداد السائحين عالمياً إلى نحو 1.8 مليار سائح في عام 2030م، كما يتوقع للأسواق الناشئة أن تستمر خلال الأعوام القادمة في جذب المزيد من السائحين بنسبة 4،4% سنوياً خلال الفترة من عام 2010م إلى 2030م وهي ضعف النسبة المتوقعة أن تسجلها الدول المتقدمة (2.2% سنوياً) خلال نفس الفترة، وكانت تلك الأسواق قد سجلت ارتفاعاً في حصتها السوقية من السياحة العالمية من حيث أعداد السائحين المتجهين إليها من نحو 30% في عام 1980م إلى 47% في عام 2011م ويتوقع أن ترتفع إلى نحو 57% في عام 2030م(4).

وبذلك يتبين أن السياحة أصبحت واحده من أهم وأكبر الصناعات في العالم الآن وأنها تساهم في دعم الاقتصادات القومية، وفي كثير من الدول تعتمد البنية الأساسية للاقتصاد المحلي على صناعة السياحة، فهي سوق للتوسع يشمل معظم الصناعات المتصلة مباشرة بالسياحة أو المتصلة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى التجارية والزراعية والصناعية، كما تساهم هذه الصناعة في تنشيط بعض الصناعات الأخرى مثل صناعة الأغذية وصناعة البناء والمرافق الأخرى من طرق ومطارات وكهرباء ومياه ووسائل النقل وغيرها من مستلزمات التنمية والحركة السياحية وبالتالي تحسين مستويات معيشة الأفراد وإيجاد فرص عمل لأبناء الأقاليم السياحية الجديدة(5).

(3) إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

(4) منظمة السياحة العالمية، 2019.

(5) نيلدبور، "مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية"، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، السنة 25، العدد 2، 2004، ص 3.

2- مشكلة البحث:

بالرغم من إمتلاك المملكة العديد من المقومات السياحية، مثل السياحة التاريخية والعلاجية والبيئية والشاطئية والرياضية وسياحة المؤتمرات، والسياحة الدينية، ولكن المملكة لا تأخذ حصتها السياحية والتي تتناسب مع هذه الإمكانيات، فحول أقل في المقومات السياحية، وتوق حصتها السياحية حصة المملكة من السياحة العالمية، فدولة كالإمارات العربية المتحدة والتي تبلغ مساحتها 71 ألف كم² وعدد سكانها 9.7 مليون نسمة، وبلغ عدد السياح إليها 21.6 مليون، بينما دولة كالمملكة العربية السعودية تبلغ مساحتها 2.2 مليون كم²، ويبلغ عدد سكانها نحو 34.3 مليون نسمة في عام 2019م، وبلغ عدد السياح إلى المملكة 17.5 مليون سائح، ويرجع ذلك إلى العديد من المعوقات، وأهمها ضعف التخطيط، وقلة الخبرة، والمنافسة الشديدة من الدول الإقليمية.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل هناك أثر للسياحة علي النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟.

3- أهمية البحث:

من خلال هذه الدراسة سيمكن التعرف على الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي في المملكة العربية السعودية ، حيث يمثل النشاط السياحي أحد الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد السعودي، فبلغ حجم الإيرادات السياحية 19.8 مليار دولار في عام 2019م(6) وهو يمثل نسبة 3.5% من إجمالي الناتج المحلي والبالغ نحو 793 مليار دولار، ووفر هذا القطاع نحو 560 ألف فرصة عمل مباشرة، بالإضافة إلى نحو مليون فرصة أخرى غير مباشرة.

كما أن المملكة تمتلك العديد من المقومات، مما يجعلها أهلاً للمنافسة ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، بل وعلى الصعيد الدولي، فالمملكة لها قدسية لا توجد لأي دولة في العالم، وخاصة عند مئات الملايين من المسلمين.

4- فروض البحث:

تقوم الدراسة على اختبار صحة الفرضية التالية:

"هناك أثر للسياحة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"

(6)نظر في ذلك - احصاءات البنك الدولي، 2019.

- الهيئة العامة للإحصاء، 2019.

5- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

تحليل أسباب ضعف حصة المملكة من السائحين مقارنة بدول أخرى في المنطقة، وأقل منها في الإرث الحضاري والتاريخي كتركيا وتونس والإمارات.... إلخ.

تحليل أهمية قطاع السياحة بالنسبة للاقتصاد السعودي وإمكانية تطويره.

تحليل أثر النشاط السياحي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تحليل أهم معوقات النشاط السياحي وآليات الحد منها في المملكة العربية السعودية.

تحليل المقومات السياحية في المملكة والوضع التنافسي لها مع الدول الإقليمية.

6- خطة البحث:

تم تناول هذا البحث من خلال المحاور التالية:

المقومات السياحية، والمعوقات السياحية في المملكة العربية السعودية وآليات الحد منها.

تحليل الوضع التنافسي للسياحة في المملكة مع الدول الإقليمية.

تحليل أثر النشاط السياحي على التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

قياس أثر السياحة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

المحور الأول

المقومات والمعوقات السياحية في المملكة العربية السعودية وآليات الحد منها

ترتكز رؤية المملكة 2030م على تنوع مصادر الدخل، وذلك بسبب نزوب النفط في المستقبل وعدم استقرار سعره، والذي يعتبر المصدر الرئيسي لإيرادات المملكة، وقد جاءت المملكة أول الوجهات العربية تفضيلاً ورابعها عالمياً ضمن قائمة الوجهات العشر الأولى الأكثر زيارة من قبل السياح المسلمين، بحسب تقرير المؤشر العالمي للسياحة الإسلامية لعام 2019م.

وفي 27 سبتمبر 2019م استحدثت السعودية، للمرة الأولى تأشيرة سياحية تتيح لجميع مواطني دول العالم القدوم إليها على مدار العام وفق نظام جديد تضمن إمكانية الحصول على التأشيرة إلكترونياً أو عند الوصول لأحد منافذ الدخول، ووفقاً لهذه التأشيرة والتي تصل صلاحيتها لعام كامل، يمكن القيام بزيارات متعددة للمملكة على ألا تتجاوز 90 يوماً في المرة الواحدة، وسيستفيد من التأشيرة

في مرحلتها الأولى مواطنو 49 دولة يتوقع أن يمثلوا نحو 80% من نفقات السفر العالمية و75% من الرحلات الترفيهية في العالم بحلول 2030م.

ويتوقع في عام 2030م استقبال 100 مليون زيارة سنويا لتكون المملكة وفقاً لرؤية 2030م ضمن أكثر 5 دول استقبالا للسياح، إذ تعمل الآن على زيادة القدرة الاستيعابية لمطاراتها إلى 150 مليون راكب سنويا، وتعمل على تطوير وجهات سياحية جديدة، مثل مدينة "نيوم"، ويتوقع زيادة أعداد الغرف الفندقية بنحو 500 ألف غرفة.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال النقاط التالية:

المقومات (نقاط القوة) السياحية في المملكة العربية السعودية:

تمتلك المملكة العديد من المقومات السياحية، وأهمها(7):

المكانة الدينية للمملكة لمئات الملايين من المسلمين حول العالم: تعد أرضها مهد الدين الإسلامي مما جعلها محل جذب سياحي، فيقصدها ملايين المسلمين.

إمتلاك المملكة آلاف الكيلو مترات من الشواطئ الساحلية: تمتد هذه السواحل علي الخليج العربي والبحر الأحمر.

كبر مساحة المملكة: تزيد مساحة المملكة عن 2.5 مليون كم²، مما أدى إلى تنوع مناخ المملكة من البارد والمعتدل في الشمال إلى الحار في الوسط والشرق.

تنوع النشاط السياحي بالمملكة: فهو يتنوع ما بين النشاط الديني، والتاريخي والشاطئي والرياضي والترفيهي والمؤتمرات، فالمملكة عضو في الكثير من المنظمات الإقليمية والعالمية.

مقومات سياحية أخرى بالمملكة:

الموقع المتميز الذي تشغله المملكة باعتباره حلقة وصل مع العالم شرقاً وغرباً.

وجود مخزون ثقافي وحضاري هائل، فهي مهد الحضارات القديمة.

وجود الفصول المناخية الأربعة بالمملكة، مما جعلها ذات طبيعة ساحرة على مدار العام.

وجود بنية تحتية حديثة من طرق وفنادق.... إلخ لازمة للسياحة.

معوقات (نقاط الضعف) النشاط السياحي في المملكة:

توجد عدة معوقات تحد من النشاط السياحي في المملكة، أهمها (8):

عدم الأخذ بالتخطيط الاستراتيجي في المجال السياحي.

تواضع مستوى بعض الخدمات المقدمة في الأماكن السياحية.

عدم الاهتمام بالمنظر الجمالي في المناطق السياحية، فالبيئة النظيفة مطلباً للمقصد السياحي.

ضعف مستوى الوعي السياحي والثقافي لبعض السكان في المناطق السياحية.

ضعف مستوى تدريب وتأهيل العمالة المحلية بصورة عامة في الأماكن السياحية.

عدم وجود معلومات كافية عن المناطق الأثرية للمساعدة في التخطيط والتنمية السياحية.

وجود العديد من المواقع الأثرية والتي لم يتم الكشف عنها، وبالتالي فإن ثروتها غير مستغلة.

ضعف الدعاية والإعلام خارجياً عن السياحة في المملكة.

ضعف الاستثمار الخاص في مجال السياحة، لعدم وجود حوافز تشجيعه على الاستثمار فيها.

ضعف أوجيابه التنسيق السياحي الداخلي والخارجي مع الدول الأخرى.

عدم وجود أطر قانونية واضحة تشجع على السياحة وتحافظ على البيئة.

عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدول المحيطة بالمملكة.

ضعف التسويق للمنتج السياحي: تشير الإحصاءات بأن الوطن العربي ينفق على الترويج السياحي 45 مليون دولار وهو مبلغ متواضع مقارنة بأستراليا التي تنفق وحدها 88 مليون دولار وأسبانيا وبريطانيا 79 مليون دولار وفرنسا 73 مليون دولار وإسرائيل 32 مليون دولار.

عدم ظهور الدول العربية على الخريطة العالمية كتكتل اقتصادي: مثل الإتحاد الأوروبي، مما يساعد السياح بالتنقل في الدول العربية ككيان سياسي واحد.

صغر حجم المؤسسات السياحية العربية: هناك أكثر من 70% من تلك المؤسسات هي صغيرة وتعاني من سوء الإدارة وضعف مستوى الخدمات المقدمة فيها.

(8) مركز المعلومات والأبحاث السياحية في المملكة (ماس)، 2018.

إختلاف الثقافة: قد يؤدي إختلاف ثقافة السياح الأجانب عن سكان الدول العربية إلى فرض بعض القيود على حريتهم.

آليات الحد من معوقات تنشيط السياحة في المملكة:

توجد عدة آليات للحد من هذه المعوقات بالمملكة، أهمها(9):

توعية الجمهور عن طريق وسائل الاعلام والدورات الخاصة في المدارس والجامعات.

زيادة دور القطاع الخاص في تنشيط السياحة بالمملكة.

زيادة الإهتمام بالبنى التحتية في المناطق الأثرية.

الإستغلال الأمثل للسياحة الريفية (السياحة البيئية) كما في أوروبا.

تطوير وإعداد تشريعات قانونية لتشجع السياحة والمحافظة على المناطق السياحية.

زيادة التنسيق داخليا وخارجياً في مجال السياحة، لتحقيق أكبر عائد من السياحة.

إيجاد بدائل تمويلية محلية وخارجية للاستثمارات السياحية.

الإستفادة من التخطيط الإستراتيجي قصير وطويل الأجل في مجال السياحة.

عقد المؤتمرات والندوات لإبراز المقومات السياحية للمملكة.

تشجيع السياحة العربية البينية.

أهداف واستراتيجيات تنمية السياحة في المملكة:

أ- أهداف تنمية السياحة في المملكة:

تهدف تنمية السياحة في المملكة إلى تحقيق الآتي:

رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي من 3 % الى 10% عام 2030م.

توفير مليون فرصة عمل إضافية، ليصل الإجمالي الى 1.6 مليون وظيفة في عام 2030م.

جذب 100 مليون زيارة سنوية دولية ومحلية بحلول عام 2030م.

(9)الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني السعودي.

ب- استراتيجيات تنمية قطاع السياحة في المملكة:

توجد ثلاث سياسات رئيسية، هي (10):

الأولى: سياسات خاصة بالتوظيف:

ترتكز هذه السياسات على تدريب الشباب المؤهل من الأسر منخفضة الدخل وتوجيهه لشغل الوظائف المتاحة في السياحة، خاصة في الإرشاد السياحي والأعمال الفندقية، ولابد من إنشاء المؤسسات التي تشرف على عمليات التدريب وفقاً للاحتياجات الفعلية والمستقبلية للسوق السياحي، ولا بد أن يتم في إطار منظومة متكاملة بين هذه المؤسسات سواء كانت حكومية أو أهلية (11).

ومن السياسات الخاصة بالعمل أيضاً توجيه الأفراد العاديين (الذين لا يتميزون بمهارة معينة) إلى العمل في أنشطة سياحية موسمية كإدارة الحدائق المحيطة بالأماكن السياحية والفنادق أو تنظيف الشواطئ، ويمكن أن تلعب المحليات والجمعيات الأهلية دوراً بارزاً في هذا (12).

الثانية: سياسات خاصة بالأعمال الصغيرة وصغار المنتجين:

يساهم قطاع السياحة بشكل فعال في رفع مستويات المعيشة في الدول النامية من خلال السياسات المساعدة للأعمال الصغيرة وصغار المنتجين والذين يعمل معظمهم بدون تراخيص فيما يعرف بالقطاع غير الرسمي، وهناك العديد من الخدمات المتصلة بقطاع السياحة كتوريد الخضروات والفاكهة الطازجة لمطابخ الفنادق والمطاعم السياحية، وخدمات النظافة وأعمال الغسيل في الفنادق، وتأجير القوارب للتنزه في البحيرات والأنهار، وإقامة مطاعم ومقاهي، وصناعة التذكاريات السياحية، وتهيئة أماكن مناسبة لإقامة السائحين في بيوت ضيافة مناسبة ومع وجود التعاون بين الجهات الرسمية وغير الرسمية (كالجمعيات الأهلية)، كما في الهند.

الثالثة: سياسات استثمارية لصالح الطبقات محدودة الدخل:

تقوم هذه السياسات على أساس تشجيع الاستثمار السياحي لصالح الطبقات الفقيرة ويمكن تصور بعض السيناريوهات المناسبة في هذا المجال، منها تجميع المدخرات الصغيرة للطبقات محدودة الدخل والعمل على استثمارها في مشروعات سياحية لصالحهم، ومنها التخطيط لتوجيه الاستثمار السياحي ودعمه في أماكن جديدة بحيث تكون الفائدة منه لصالح الطبقات محدودة الدخل.

(1) مركز المعلومات والأبحاث السياحية في المملكة (ماس)، 2018.

(2) جليلة حسن حسنين، اقتصاديات السياحة، مرجع سابق، ص 7.

(3) ينكر (C. Ashley, 2000) أن الأجور المدفوعة في النشاط السياحي في الدول النامية بهذه المواصفات الموسمية يمكن أن تكفي لتغطية المصروفات الدراسية لواحد أو أكثر من أبناء العمال البسطاء، وهي لحالات تمت دراستها في كينيا.

المحور الثاني

تحليل الوضع التنافسي للسياحة في المملكة مع الدول الإقليمية

يتزايد معدل الاستثمار في قطاع السياحة في كل دول العالم، وذلك نظراً إلى الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع، ولذلك تزداد المنافسة وبشدة بين كل الدول من حيث الاستحواذ على أكبر حصة من السوق السياحي العالمي والإقليمي، ومنها بطبيعة الحال منطقة الشرق الأوسط، والتي تعتبر فيها المملكة العربية السعودية من أكثر الدول معاناه من هذه المنافسة مع الدول الأخرى في جذب المزيد من السياح إليها كالإمارات والبحرين ومصر وتركيا ولبنان وتونس.

وشهدت السياحة في المملكة خلال الأعوام الخمس الأخيرة نشاطاً كبيراً، مما دفع بالمستثمرين في مجال السياحة إلى استثمار أموالهم في إقامة فنادق ومنجعات سياحية تخاطب الأوسر المحافظة في المملكة وفي مختلف الدول الإسلامية، وساعد على ذلك أن المملكة أصبحت الآن قوة اقتصادية عالمية، فهي ضمن مجموعة العشرين، والتي تضم أقوى عشرين اقتصاداً على مستوى العالم، وقد قطعت المملكة مرحلة لا يستهان به في كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع كفاءة البنية التحتية بها في السنوات الخمس الأخيرة، وكذلك حدث تحسن كبير في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال بالمملكة، مما دفع بكثير من المستثمرين المحليين والأجانب إلى الاستثمار داخل المملكة في كافة القطاعات، ومنها قطاع السياحة، وكان له أبلغ الأثر في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وبصورة مستدامة (13).

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال النقاط التالية:

1- واقع السياحة في المملكة العربية السعودية:

يعتبر قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية أحد القطاعات الناشئة ذات النمو السريع، وتمثل أحد المحاور المهمة لرؤية المملكة 2030م، وإضافة للمكنوز التاريخي والتراثي والتنوع الطبيعي والثقافي للمملكة، وتعد أرضها مهد الدين الإسلامي ما جعلها محل جذب سياحي، حيث يقصد مكة المكرمة والمدينة المنورة الملايين من المسلمين لأداء شعائر الحج أو العمرة.

وتعول السعودية على زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج الوطني، حيث من المتوقع أن يستقطب هذا القطاع استثمارات تقدر بنحو 115 مليار ريال حتى وقت إطلاق التأشيرة السياحية، ولذلك أصبحت السياحة تلقى دعماً متزايداً من الحكومة السعودية التي تعمل حالياً على تنفيذ عمليات تطوير شاملة لمنظومة القطاع السياحي، تشمل عدداً من المشاريع الكبرى، وتحديث وتطوير البنية التحتية، وتأهيل المواقع السياحية والتراثية، والارتقاء بقطاع الإيواء ووكالات السفر والخدمات السياحية، وتطوير الأنشطة والفعاليات في المواقع السياحية، فضلاً عن تنمية الموارد البشرية السياحية، وتسعى هيئة السياحة لاستكمال مهمتها نحو تحويل السياحة إلى قطاع

(13) زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2010)، ص ص 197-198.

اقتصادي يسهم بفعالية متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي لدعم الاقتصاد الوطني بعائدات تصل إلى 10%، وتوفير ما يصل إلى 1.6 مليون وظيفة في عام 2030م(14).

وأسهم قطاع السياحة السعودي بنسبة توظيف السعوديين فيه 26% من مجموع العاملين في القطاع السياحي، والذين يشغلون 670 ألف وظيفة مباشرة، كما أسهم هذا التوظيف بما نسبته 9.1% من إجمالي القوى العاملة بالمملكة بالقطاع الخاص، ووفقاً لبيانات منظمة السياحة العالمية فإن حصة المملكة العربية السعودية من عدد الرحلات السياحية إلى منطقة الشرق الأوسط قد بلغت 32%، وفي عام 2008م أعلنت منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة اعتبار مدائن صالح (الحجر) كموقع من مواقع التراث العالمي، وبذلك أصبح أول موقع في السعودية ينضم إلى قائمة مواقع التراث العالمي، وفي عام 2010م أضيفت الدرعية إلى القائمة وفي عام 2014 أضيفت جدة التاريخية إلى نفس القائمة كما تمت إضافة الفنون الصخرية في منطقة حائل عام 2015، لتكون على قائمة التراث العالمي، وكذلك واحة الإحساء عام 2018(15).

وتشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني إلى أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 2.5% في عام 2019م، وبلغت هذه النسبة إلى الإيرادات غير النفطية 3.4%، وبلغت نسبة توظيف السعوديين 28.5% من مجموع الوظائف المباشرة في قطاع السياحة أي نحو 571 ألف وظيفة مباشرة، ويتوقع وصولها إلى 1.9 مليون وظيفة بحلول عام 2030م وأن تساهم بنسبة 10% من إجمالي الناتج المحلي، بينما يتوقع توفير 953 ألف وظيفة غير مباشرة في نفس العام، وبلغت حصة المملكة من عدد السياح في منطقة الشرق الأوسط (83.8 مليون) نسبة 24.2%.

ج- تطور السياحة الوافدة إلى المملكة:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (1) تطور حركة السياحة الوافدة إلى المملكة خلال الفترة (2014-2020)

السنة	عدد الرحلات (مليون رحلة)	عدد النائم (مليون ليلة)	الإنفاق (ملنار دولار)
2014	18.3	355	14.1
2015	18	193.1	22
2016	18	187.2	24.9
2017	16.1	171	26.1
2018	15.3	173.9	25
2019	17.5	189	27.8
2020	4.1	37.8	5.4

(14) تقرير الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، 2019.

(15) تقرير منظمة السياحة العالمية، 2018.

المصدر: - مؤسسة النقد العربي السعودي، الإحصاءات السنوية، 2020م.

- الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني (ماس).

ويوضح الجدول السابق: تأثر حركة السياحة الوافدة إلى المملكة بسبب جائحة كورونا، حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى المملكة 17.5 مليون سائح في عام 2019م، ثم تراجع العدد إلى 4.1 مليون سائح في عام 2020م بسبب جائحة كورونا، كما تراجعت الإيرادات الوافدة من السياحة من 27.8 مليار دولار في عام 2019م إلى 5.4 مليار دولار في عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

د- تطور السياحة المحلية في المملكة:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (2): تطور السياحة المحلية في المملكة خلال الفترة (2014-2020)

السنة	عدد الرحلات (مليون رحلة)	عدد اللبائ (مليون ليلة)	الإنفاق (مليار دولار)
2014	37.1	165	11.5
2015	46.5	240.9	12.9
2016	45	235.8	14.7
2017	43.8	224.2	12.3
2018	43.3	232.1	12.8
2019	47.8	268.8	16.3
2020	42.1	228.5	11.5

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، الإحصاءات السنوية 2020م.

ويوضح الجدول السابق: تأثر حركة السياحة المحلية إلى المملكة بسبب جائحة كورونا، حيث بلغ عدد السياح المحليين في المملكة 47.8 مليون سائح في عام 2019م، ثم تراجع العدد إلى 42.1 مليون سائح في عام 2020م بسبب جائحة كورونا، كما تراجعت الإيرادات من السياحة المحلية من 16.3 مليار دولار في عام 2019م إلى 11.5 مليار دولار في عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

هـ- تطور إجمالي حركة السياحة (المحلية + الوافدة):

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (3): تطور إجمالي حركة السياحة (المحلية + الوافدة) في المملكة خلال الفترة (2014-2020)

السنة	عدد الرحلات (مليون رحلة)	عدد اللبائ (مليون ليلة)	الإنفاق (مليار دولار)
2014	55.4	520	25.6
2015	64.4	433.9	34.9
2016	63.1	423	39.6
2017	59.9	395.2	38.4

37.8	406.1	58.6	2018
44.1	457.8	65.3	2019
16.9	266.4	46.2	2020

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، الإحصاءات السنوية 2020م.

ويوضح الجدول السابق: تأثر إجمالي حركة السياحة إلى المملكة بسبب جائحة كورونا، حيث بلغ إجمالي عدد السياح في المملكة 65.3 مليون سائح في عام 2019م، ثم تراجع العدد إلى 46.2 مليون سائح في عام 2020م بسبب جائحة كورونا، كما تراجعت الإيرادات من السياحة المحلية من 44.1 مليار دولار في عام 2019م إلى 16.9 مليار دولار في عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

و- معدل إشغال الفنادق والوحدات السكنية المفروشة:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (4) متوسط معدل إشغال الفنادق والوحدات السكنية المفروشة حسب المنطقة خلال عامي (2018، 2019)

متوسط معدل إشغال الوحدات السكنية المفروشة		متوسط معدل إشغال الفنادق		المنطقة
2019	2018	2019	2018	
60%	68.1%	68%	61.0%	الرياض
76%	60.0%	75%	60.6%	مكة المكرمة
73%	68.3%	73%	68.8%	الدمنة المنبئة
67%	61.7%	58%	51.5%	القصيم
65%	67.0%	65%	65.7%	المنطقة الشرقية
56%	57.5%	57%	58.1%	جدة
57%	51.8%	51%	50.0%	تتاءف
53%	53.0%	51%	53.1%	حائل
51%	40.5%	51%	48.5%	الحدود الشمالية
57%	56.1%	56%	55.3%	بجدة
57%	57.7%	55%	57.7%	نماص
57%	50.3%	57%	50.0%	الذمامة
57%	51.1%	53%	50.0%	الغريف
65.5%	61.6%	70.7%	68.8%	المتوسط

المصدر: وزارة السياحة . الهيئة العامة للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، 2019م، الفصل السابع عشر/ السياحة والترفيه والرياضة.

ويتضح من الجدول السابق: أن متوسط معدل اشغال الفنادق بالمملكة بلغ نحو 68.8% عام 2018م مقارنة بمتوسط بلغ نحو 70.2% وذلك عام 2019م، أما متوسط معدل إشغال الوحدات السكنية بالمملكة فقد بلغ نحو 64.6% عام 2018م مقارنة بمعدل بلغ نحو 65.5%، وذلك عام 2019م.

2- الاستثمار في قطاع السياحة بالمملكة العربية السعودية (16):

2-1- أهم أهداف الاستثمار في قطاع السياحة:

يهدف الاستثمار في قطاع السياحة وفقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠م، تحقيق الأهداف التالية:

المساهمة في توليد الفرص الاستثمارية المجدية للمستثمرين بالداخل والخارج.

جعل السياحة جسراً للتواصل الثقافي مع العالم، وزيادة مستوى التفاهم والاحترام المشترك، وليس فقط محركاً للنمو الاقتصادي.

رفع معدل النمو السياحي بالمملكة بمعدل يفوق المتوسط العالمي.

زيادة مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي.

من المتوقع نمو القطاع السياحي بنسبة 3.7% بحلول عام 2030م، مما يؤدي إلى تحقيق عوائد إضافية تبلغ 13 مليار دولار.

زيادة مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل، حيث يدعم القطاع السياحي 319 مليون وظيفة على مستوى العالم "حوالي واحدة من كل عشر وظائف حول العالم" ومسؤول عن خلق وظيفة مقابل كل خمسة وظائف يتم توفيرها حول العالم في السنوات الخمس الأخيرة.

زيادة المشاركة المجتمعية، حيث يعتبر القطاع السياحي على الصعيد العالمي الأكثر شمولية، عبر مشاركة أكبر نسبة من الشباب والنساء من القوة العاملة الكلية.

2-2- متطلبات تطوير قطاع السياحة، وتقديم تجربة سياحية مميزة للسائح:

يتطلب تطوير البنية الأساسية والخدمات السياحية في المملكة الاستعداد للطلب المتزايد بما يتوافق مع استراتيجية السياحة في رؤية المملكة 2030م، عمل الآتي:

سوف يتم بناء 150 ألف غرفة فندقية جديدة في السنوات الثلاث المقبلة 70% من هذه الفنادق سوف يجري تنفيذها من قبل القطاع الخاص.

تسعى المملكة بالتعاون مع المستثمرين من الداخل والخارج والصناديق الاستثمارية المحلية ومن بينها صندوق التنمية السياحي إلى بناء 500 ألف غرفة فندقية في جميع أنحاء المملكة بحلول عام 2030م.

تم توقيع مذكرات تفاهم بنحو 115 مليار ريال لتحسين البنية التحتية، وزيادة المعروض من الغرف الفندقية.

(16) تقرير وزارة السياحة: عن الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية، 2019.

تستهدف المملكة زيادة الطاقة الاستيعابية لمطارات المملكة بأكثر من 100 مليون مسافر سنوياً.

2-3- إنشاء صندوق الاستثمار السياحي:

أ- أهداف إنشاء صندوق التنمية السياحي:

جاء إنشاء صندوق التنمية السياحي لتشجيع الاستثمارات السياحية في المملكة وتنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك زيادة فرص العمل لأبناء وبنات المملكة في القطاع السياحي والإسهام في زيادة عدد السياح القادمين إلى المملكة وفقاً لمستهدفات الاستراتيجية الوطنية للسياحة ورؤية المملكة 2030م.

ب- الأدوات المستخدمة من الصندوق لتمويل وجذب الاستثمارات السياحية:

تم إنشاء صندوق التنمية السياحي برأس مال قدره 15 مليار ريال، كما أن الصندوق أبرم اتفاقيات تفاهم مع البنوك المحلية لتمويل المشاريع السياحية بما لا يقل عن 150 مليار ريال، وقام الصندوق بالتعاون مع البنوك الإستثمارية بإنشاء صناديق للإستثمار في القطاعات السياحية المختلفة.

ج- الفرص الإستثمارية التي يتيحها الصندوق:

أحد أهم أهداف الصندوق هو دعم وتشجيع الاستثمارات السياحية في المملكة ومن هذا المنطلق يفتح الصندوق أبواب التعاون مع المستثمرين بشكل مباشر من خلال تقديم الدعم لهم في كل ما يخص المشاريع السياحية التي تؤدي إلى تطوير القطاع السياحي بالمملكة، ويشمل ذلك مجالات مختلفة منها: الفنادق، والمطاعم وتطوير الوجهات السياحية والضيافة بشكل عام ومنظمي الرحلات. ويسعى الصندوق إلى جعل البيئة الإستثمارية أكثر جاذبية للقطاع الخاص ويقدم لهم الدعم للحصول على مشاريع أكثر ربحية وهذا الأمر يخلق فرص استثمارية أكبر في المملكة من خلال تطوير الوجهات السياحية بما يتناسب مع الاستراتيجية الوطنية للسياحة، والصندوق له دور رئيس في تطوير صناعة السياحة بشكل عام وتشجيع المزيد من أبناء وبنات المملكة للانخراط في هذا القطاع بهدف توفير مليون وظيفة جديدة بحلول 2030م، وكذلك زيادة إسهام قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي من 2% حالياً ليصل في عام 2030م إلى 10%، وكذلك استقبال 100 مليون زيارة سياحية.

د- آليات التمويل التي يقدمها صندوق التنمية السياحي:

يدعم الصندوق القطاع الخاص من خلال إعطائه قروض للإستثمار، ويستثمر أيضاً في المشاريع عن طريق تملك حصص في المشروع، كما يقدم الصندوق ضمانات على بعض المشاريع، كما يتم تقديم الدعم في بعض الحالات للمشاريع المميزة والواعدة بتوفير جميع الحلول، ويساهم الصندوق بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بتوفير أراضي لبعض المشروعات الهامة والضرورية.

3- تحليل طلب وعرض السياحة في المملكة العربية السعودية:

3-1- تحليل جانب عرض السياحة في المملكة العربية السعودية:

أ-العوامل المؤثرة على جانب العرض السياحي في المملكة العربية السعودية:

مقومات السياحة في المملكة: المواقع الأثرية، والمناخ والطبيعة الساحلية والجبلية الصحراوية، والتجهيزات الأساسية والخدمية. التنمية السياحية في المملكة: عدد الرحلات السياحية وأعداد السياح، نمو الإنفاق السياحي.

معوقات التنمية السياحية في المملكة: انخفاض الوعي الثقافي لدى المواطن السعودي في المناطق المختلفة، والتوسع العمراني العشوائي في المناطق السياحية، عدم كفاية ونقص الأيدي العاملة في القطاع السياحي والفندقي، أسلوب توجيه الاستثمارات في قطاع السياحة، موسمية الطلب الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات إشغال المرافق السياحية، ومن ثم ارتفاع التكاليف والأسعار، وانخفاض معدلات العوائد والأرباح.

متطلبات نجاح التنمية السياحية في المملكة: تقويم المراكز والمرافق السياحية لزيادة قدرة القطاع التنافسية في ضوء المعايير الإقليمية والعالمية وتحديد الوسائل المطلوبة للنهوض بها إلى مستويات متقدمة، وإيجاد قاعدة معلومات متكاملة للقطاع السياحي، ودليل سياحي يوفر للسائح ما يحتاجه من بيانات ومعلومات عن السياحة في المملكة بشكل عام.

ب- تحليل جانب عرض المنشآت السياحية في المملكة العربية السعودية:

أولاً: تحليل منشآت قطاع الايواء السياحي في المملكة العربية السعودية:

يبين الجدول التالي عدد منشآت قطاع الإيواء السياحي بالمملكة عام 2019م، ويتضح من خلال الجدول استحواد كل من الفنادق والوحدات السكنية المفروشة على النصيب الأكبر من مجموع منشآت قطاع الإيواء بالمملكة.

وبلغ عدد الفنادق في المملكة عام 2019م نحو 2621 فندق شكلوا نسبة 30.3% من مجموع منشآت قطاع الايواء السياحي بالمملكة ويضمون نحو 420912 غرفة شكلوا نسبة 68.1% من مجموع غرف منشآت قطاع الإيواء، بينما بلغ عدد الوحدات السكنية المفروشة نحو 5660 وحدة شكلوا نسبة 65.4% من مجموع منشآت الإيواء وتضم هذه الوحدات السكنية نحو 185607 غرفة بنسبة 30% من مجموع الغرف.

جدول (6) عدد منشآت قطاع الايواء السياحي حسب النوع عام 2019م

النوع	عدد المنشآت	نسبة عدد المنشآت من المجموع (%)	عدد الغرف	نسبة عدد الغرف من المجموع (%)
الفنادق	2621	30.3	420912	68.1
الوحدات السكنية المفروشة	5660	65.4	185607	30
فلل فندقية	11	0.1	121	0

0.5	2960	1.7	148	شقق فندقية
0.6	3750	1.7	150	نزل سياحية
0.1	480	0.4	32	فنادق طرق
0.7	4420	0.3	26	منتجعات
100	618250	100	8648	المجموع

المصدر: وزارة السياحة، الهيئة العامة للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2019، الفصل السابع عشر/ السياحة والترفيه والرياضة.

ثانياً: تحليل جانب الفنادق في المملكة العربية السعودية:

يهدف هذا الجزء من جانب العرض إلى التعرف على الوضع الحالي للفنادق الموجودة بمناطق المملكة بشكل عام، مع التركيز على الفنادق وخاصة الخمس نجوم الموجودة بمنطقة القصيم ومقارنة هذه الفنادق بإجمالي المملكة، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول (7): توزيع الفنادق بحسب الدرجة والمنطقة الإدارية عام 2019م

نسبة الفنادق في كل منطقة إلى إجمالي الفنادق بالمملكة (%)	الفنادق						المنطقة
	الإجمالي	نجمة	نجمتين	ثلاثة نجوم	أربع نجوم	خمس نجوم	
4.6	120	13	14	27	47	19	الرياض
65.8	1724	1041	206	331	69	77	مكة المكرمة
17.2	451	286	65	56	18	26	المدينة المنورة
0.5	14	0	3	4	5	2	القصيم
4.6	121	16	20	34	30	21	المنطقة الشرقية
1	27	12	8	3	2	2	عسير
0.8	21	7	9	1	4	0	تموك
0.3	7	2	2	1	1	1	حائل
0.7	19	13	4	1	0	1	الحدود الشمالية
2.4	63	28	18	9	6	2	حازان
1.3	34	9	6	9	7	3	نجدان
0.4	11	2	3	2	4	0	الناحية
0.3	9	7	1	0	0	1	الحدوف
100	2621	1436	359	478	193	155	إجمالي المملكة

المصدر: وزارة السياحة. الهيئة العامة للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2019م، الفصل السابع عشر/ السياحة والترفيه والرياضة.

من الجدول يتضح الآتي: جاءت منطقة مكة المكرمة في المرتبة الأولى بإجمالي عدد فنادق بلغ 1724 وبنسبة 65.8% من إجمالي عدد الفنادق بالمملكة، وفي المرتبة الثانية حلت منطقة المدينة المنورة بإجمالي عدد فنادق بلغ 451 فندق وبنسبة 17.2% من إجمالي عدد الفنادق بالمملكة، بينما حلت منطقة الرياض في المرتبة الثالثة بإجمالي عدد فنادق بلغ 120 فندق وبنسبة 4.6% من إجمالي الفنادق بالمملكة.

ثالثاً: تحليل الوحدات السكنية المفروشة في المملكة العربية السعودية:

ويبين الجدول السابق: أن غالبية الوحدات السكنية المفروشة تتركز في منطقة الرياض بعدد بلغ 1573 وحدة وبنسبة 27.8% من إجمالي عدد الوحدات السكنية المفروشة بالمملكة وبالبلغة (5660) وحدة وذلك عام 2019م، تليها منطقة مكة المكرمة بعدد بلغ 1270 وحدة وبنسبة 22.4%، بينما حلت المنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بعدد وحدات بلغ 643 وحدة وبنسبة بلغت 11.4%.

جدول (8) توزيع الوحدات السكنية المفروشة حسب المنطقة والدرجة عام 2019م

المنطقة	الوحدات السكنية المفروشة					نسبة مجموع الوحدات السكنية المفروشة في المنطقة إلي إجمالي المملكة (%)
	درجة أولى	درجة ثانية	درجة ثالثة	درجة رابعة	المجموع	
الرياض	10	413	661	489	1573	27.8
مكة المكرمة	2	277	433	558	1270	22.4
المدينة المنورة	1	19	84	151	255	4.5
القصيم	0	20	95	140	255	4.5
المنطقة الشرقية	1	204	255	183	643	11.4
عسير	2	79	229	195	505	8.9
تنوك	0	25	72	60	157	2.8
حائل	0	29	90	59	178	3.1
الحدود الشمالية	1	11	9	49	70	1.2
حازان	0	43	111	204	358	6.3
نجدان	1	31	70	66	168	3
الباحة	0	20	56	37	113	2
الحوف	0	11	11	93	115	2
إجمالي المملكة	18	1182	2176	2284	5660	100

المصدر: وزارة السياحة. الهيئة العامة للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2019، الفصل السابع عشر/ السياحة والترفيه والرياضة.

3-2- تحليل جانب الطلب على السياحة في المملكة العربية السعودية:

أ-العوامل المؤثرة في جانب الطلب السياحي في المملكة العربية السعودية:

يستعرض هذا الجزء من دراسة السوق تحليل جانب الطلب على خدمات الإيواء السياحي بالمملكة، وذلك من خلال استعراض الطلب الحالي على الفنادق والوحدات المفروشة بالإضافة إلى أهم محددات الطلب على خدمات الإيواء وتحليل لأهم مكونات الطلب.

وتتمثل أهم العوامل التي تؤثر على الطلب السياحي في المملكة العربية السعودية، وأهمها:

أ- معدل النمو السكاني في المملكة:

يعتبر حجم السكان من المؤشرات الهامة التي يتم استخدامها في تقدير الطلب على سلعة أو خدمة ما حيث أن حجم السكان يمثل القوة الدافعة للطلب، وهو يعتبر أيضا مؤشر لحجم السوق، فكلما زاد عدد السكان كلما اتسع السوق، وكلما انخفض عدد السكان انحسر حجم السوق.

جدول (9): تطور عدد سكان المملكة والعالم خلال (2010-2020) "مليون"

السنة	سكان المملكة مليون	سكان العالم مليون
2010	27.4	6920
2011	28.3	7000
2012	29.2	7090
2013	30.1	7170
2014	30.9	7260
2015	31.7	7340
2016	32.4	7430
2017	33.1	7510
2018	33.7	7590
2019	34.3	7673
2020	34.8	7753

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، سنوات مختلفة. - البنك الدولي، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول التالي ارتفاع عدد سكان المملكة من 27.4 مليون نسمة في عام 2010م إلى 34.8 مليون نسمة في عام 2020م، مما يعني زيادة الطلب بنسبة 27.2% أي بمعدل زيادة سنوي يعادل 2.7%، وكذلك ارتفع عدد سكان العالم من 6920 مليون نسمة في عام 2010م إلى 7753 مليون نسمة في عام 2020م، مما يعني زيادة الطلب العالمي بنسبة 12% خلال الفترة، أي بمعدل 1.2% سنوياً، كما يلاحظ أن معدل النمو السكاني في المملكة من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، إذ يبلغ 2.4%.

ب- تطور المنافسة والأهمية النسبية للسياحة في المملكة مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (10): تطور عدد السياح وإيرادات السياحة في المملكة مقارنة بالشرق الأوسط خلال الفترة (2004-2019)

السنة	السياحة في الشرق الأوسط		السياحة في المملكة العربية السعودية	
	عدد السياح مليون	الإيراد مليار دولار	العدد مليون	الإيراد مليار دولار
2004	36	25.3	8.6	6.5
2005	33.7	26.5	8	6.1
2006	39.3	29.7	8.6	5
2007	45.6	35	11.6	5.2
2008	55.2	43.8	14.8	9.7
2009	52.9	42.6	10.9	7.8
2010	55.4	52.2	10.9	6.8
2011	49.5	46.2	14.2	10.6
2012	50.6	48.1	16.3	14.7
2013	49.2	46.6	15.8	13.7
2014	52.4	51.5	18.3	14.1
2015	58.1	58	18	22
2016	55.6	58.8	18	24.9
2017	57.6	67.4	16.1	26.1
2018	63.6	70.4	15.3	25
2019	83.8	89.4	20.3	27.8

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني (ماس)، مؤشرات إحصائية، سنوات مختلفة.

ويوضح الجدول السابق: أن عدد السياح في الشرق الأوسط بلغ نحو 36 مليون سائح وذلك عام 2004م، وبلغت حصة المملكة منهم 23.9% (8.6 مليون سائح)، أما بالنسبة لإيرادات السياحة بالشرق الأوسط لنفس العام فقد بلغت نحو 25.3 مليار دولار، وكانت نسبة المملكة منها 25.7% (6.5 مليار دولار)، وفي عام 2019م بلغ عدد السياح بالشرق الأوسط نحو 83.8 مليون سائح وبلغت حصة المملكة منهم 24.2% (20.3 مليون سائح) أي حدث ارتفاع، أما بالنسبة لإيرادات السياحة بالشرق الأوسط لنفس العام فقد بلغت نحو 89.4 مليار دولار، وكانت نسبة المملكة من هذه الإيرادات 31.1% (19.8 مليار دولار) أي حدث ارتفاع في حصة المملكة من السياحة في الشرق الأوسط.

ج- تطور المنافسة والأهمية النسبية للسياحة في المملكة مقارنة بالسياحة العالمية:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (11): تطور عدد السياح وإيرادات السياحة في المملكة مقارنة بالعالم خلال الفترة (2004-2019)

السنة	السياحة في العالم		السياحة في المملكة العربية السعودية	
	عدد السياح	إيراد السياحة	العدد	الإيراد
	مليون	مليار دولار	مليون	مليار دولار
	% من العالم	% من العالم	% من العالم	% من العالم
2004	755	633	8.6	6.5
2005	809	705	8	6.1
2006	854	766	8.6	5
2007	909	883	11.6	5.2
2008	928	989	14.8	9.7
2009	892	907	10.9	7.8
2010	951	975	10.9	6.8
2011	994	1104	14.2	10.6
2012	1140	1146	16.3	14.7
2013	1088	1236	15.8	13.7
2014	1134	1295	18.3	14.1
2015	1196	1222	18	22
2016	1241	1247	18	24.9
2017	1329	1340	16.1	26.1
2018	1403	1438	15.3	25
2019	1489	1541	20.3	27.8

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني (ماس)، مؤشرات إحصائية، سنوات مختلفة.

ويوضح الجدول السابق: أن عدد السياح في العالم بلغ نحو 755 مليون سائح في عام 2004م، وبلغت حصة المملكة منهم 1.1% (8.6 مليون سائح)، أما بالنسبة لإيرادات السياحة في العالم لنفس العام فقد بلغت نحو 633 مليار دولار، وكانت نسبة المملكة منها 1.03% (6.5 مليار دولار)، وفي عام 2019م بلغ عدد السياح في العالم نحو 1489 مليون سائح، وبلغت حصة المملكة منهم 1.4% (20.3 مليون سائح) أي حدث إرتفاع، أما بالنسبة لإيرادات السياحة في العالم لنفس العام فقد بلغت نحو 1541 مليار دولار، وكانت نسبة المملكة من هذه الإيرادات 1.8% (19.8 مليار دولار) أي حدث ارتفاع في حصة المملكة من السياحة في العالم.

د- متوسط دخل الفرد:

لا يكفي النمو السكاني وحده لخلق طلب على خدمات الفنادق فلا بد أن يصحب هذا النمو معدلات دخول تسمح للأفراد بشراء احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويعتبر دخل الفرد من العوامل ذات الأثر الكبير والفعال على الطلب بالنسبة لأية سلعة أو خدمة حيث يؤدي ارتفاع الدخل إلى ارتفاع مستوى المعيشة للمواطن، وبالتالي ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وعليه فإن استمرار زيادة دخل الفرد يؤدي إلى زيادة احتياجاته الأساسية من المأكل والمشرب والملبس، وبقية حاجاته من السلع والخدمات، فالأحوال الاقتصادية تؤثر على استهلاك الفرد لمختلف السلع والخدمات. ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول (12): تطور متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في المملكة خلال (2010-2020)

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار	عدد السكان مليون	نصيب الفرد ألف دولار	معدل النمو نصيب الفرد %
2010	528200	27.4	19.26	-
2011	671200	28.3	23.75	23.3
2012	736000	29.2	25.24	6.3
2013	746600	30.1	24.84	1.6-
2014	756400	30.9	24.46	1.5-
2015	654300	31.7	20.63	15.6-
2016	644900	32.4	19.88	3.6-
2017	688600	33.1	20.8	4.6
2018	782500	33.7	23.22	1.6
2019	793000	34.3	23.12	0.43-
2020	700100	34.8	20.1	13.1-

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق: ما يلي:

ارتفع متوسط دخل الفرد خلال عشر سنوات من 19.26 ألف دولار في عام 2010م إلى 23.12 ألف دولار في عام 2019م، وذلك بمعدل نمو بلغ 20%.

يلاحظ ارتفاع نصيب الفرد في بداية الفترة من 19.26 ألف دولار عام 2010م حتى وصل للقمة 25.24 ألف دولار عام 2012م بسبب ارتفاع أسعار البترول، ثم تراجع مرة أخرى بسبب تراجع أسعار البترول، إلا أنه من عام 2017م بدأ في الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى نحو 23.12 ألف دولار عام 2019م، ثم تراجع إلى 20.1 ألف دولار عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

ه- تطور الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي تقلبات كبيرة بداية من عام 2000م حتى الآن بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والإقليمية والعالمية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (13): تطور إجمالي الناتج المحلي في المملكة خلال الفترة (1990م-2020م)

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار
1990	117.6	2007	416.0
1991	132.2	2008	519.8
1992	137.1	2009	429.1
1993	133.0	2010	528.2
1994	135.2	2011	671.2
1995	143.3	2012	736.0
1996	158.7	2013	746.6
1997	166.0	2014	756.4
1998	146.8	2015	654.3
1999	161.7	2016	644.9
2000	189.5	2017	688.6
2001	184.1	2018	782.5
2002	189.6	2019	793
2003	215.8	2020	700.1
2004	258.7	متوسط	384.7
2005	328.5	حد أدنى	117.6
2006	376.9	حد أقصى	793

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق: أن متوسط إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة بلغ 384.7 مليار دولار بحد أدنى 117.6 مليار دولار عام 1990م، وبحد أقصى 793 مليار دولار عام 2019م، وتأثر إجمالي الناتج المحلي بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية، فمثلاً في عام 2009م تراجع إجمالي الناتج المحلي من 519.8 مليار دولار في عام 2008م إلى نحو 429.1 مليار دولار عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008م، كما تراجع من 793 مليار دولار في عام 2019م إلى 700.1 مليار دولار في عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

و- تطور معدل النمو الاقتصادي في المملكة:

النمو الاقتصادي متمثلاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي هو المحدد الرئيس لاتساع حجم السوق ومن ثم زيادة الطلب على كافة السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني ومن ثم تحفيز الطلب السياحي.

وبين ذلك الجدول التالي:

جدول (14) تطور معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990م-2020م)

السنة	معدل النمو الاقتصادي%	السنة	معدل النمو الاقتصادي%
1990	15.2	2007	1.8
1991	15.0	2008	6.2
1992	4.0	2009	2.1-
1993	1.4-	2010	5.0
1994	0.6	2011	10.0
1995	0.2	2012	5.4
1996	2.6	2013	2.7
1997	1.1	2014	3.7
1998	2.9	2015	4.1
1999	3.8-	2016	1.7
2000	5.6	2017	0.7-
2001	1.2-	2018	2.4
2002	2.8-	2019	0.33
2003	11.2	2020	4.2-
2004	8.0	متوسط	3.5
2005	5.6	حد أدنى	4.2-
2006	2.8	حد أقصى	15.2

المصدر: - مؤسسة النقد العربي السعودي، سنوات مختلفة. - إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في المملكة خلال الفترة (1990م-2019م) بلغ 3.5%، وبعد أدنى -4.2% في عام 2020م بسبب جائحة كورونا، وبعد أقصى 15.2 في عام 1990م، ويلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية، ففي عام 1992م تراجع معدل النمو من 15.2% في عام 1990م إلى 4% في عام 1992، ويرجع ذلك إلى الآثار السلبية للغزو العراقي للكويت وما تبعها من حرب تحرير الكويت، كما تراجع معدل النمو من 2.6% في عام 1996م إلى 1.1% في عام 1997م بسبب الأزمة المالية للنموذج الآسيوية، حيث تعتبر هذه الدول من أكبر الشركاء التجاريين للمملكة، كما تراجع معدل النمو من 5.6% في عام 2000م إلى 1.2% في عام 2001م بسبب أحداث (11) سبتمبر، كما تراجع معدل النمو من 6.2% في عام 2008م إلى 2.1% في عام 2009م بسبب الأزمة المالية العالمية، كما

تراجع معدل النمو من 10% في عام 2011م إلى 5.4% في عام 2012م بسبب أحداث ما يسمى بالربيع العربي، كما تراجع معدل النمو من 4.1% في عام 2015م إلى 1.7% في عام 2016م بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط، كما تراجع من 0.33% في عام 2019م إلى -4.2% في عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

3- الوضع التنافسي (التحديات) للسياحة في المملكة إقليمياً وفي منطقة الشرق الأوسط:

بالرغم من إمتلاك المملكة العديد من المقومات السياحية، ولكنها لا تأخذ حصتها السياحية التي تتناسب هذه المقومات، فدل أقل منها في المقومات السياحية وتغوق حصتها السياحية حصة المملكة، فالإمارات العربية تبلغ مساحتها 71 ألف كم² وعدد سكانها 9.6 مليون نسمة، وبلغ عدد السياح إليها 20.6 مليون، بينما المملكة تبلغ مساحتها 2.2 مليون كم²، ويبلغ عدد سكانها 34 مليون نسمة وبلغ عدد السياح إليها 15.3 مليون سائح عام 2018م، ويرجع ذلك إلى عدد من المعوقات، وأهمها غياب التخطيط الاستراتيجي، وقلة الخبرة، والمنافسة من الدول الإقليمية، ويوضح الجدول التالي الوضع التنافسي للمملكة مع بعض الدول الإقليمية:

جدول (15): مقارنة تطور النشاط السياحي في المملكة وبعض الدول الإقليمية خلال (2011-2019)

السنة	المملكة العربية السعودية		الإمارات العربية		البحرين		مصر		تركيا	
	عدد السياح	الإيرادات	عدد السياح	الإيرادات	السياح	الإيرادات	السياح	الإيرادات	السياح	الإيرادات
	مليون	مليار \$	مليون	مليار \$	مليون	مليار \$	مليون	مليار \$	مليون	مليار \$
2011	14.2	10.6	10.7	9.2	6.7	6.8	9.8	9.3	36.8	30.3
2012	16.3	14.7	12.1	10.9	8.1	7.6	11.5	10.8	37.7	31.6
2013	15.8	13.7	12.9	12.4	9.2	8.9	9.5	6.7	39.9	38.0
2014	18.3	14.1	16.2	15.2	10.5	9.7	9.9	8.0	41.6	40.0
2015	18	22	17.5	17.5	9.7	9.8	9.3	6.9	41.1	35.6
2016	18	24.9	19.0	19.5	10.2	10.0	5.4	3.3	30.9	26.5
2017	16.1	26.1	20.4	21.0	11.4	10.4	8.3	8.6	38.0	32.0
2018	15.3	25	21.3	21.4	12.0	11.8	11.3	12.7	46.1	36.8
2019	17.5	27.8	21.6	28.4	11.1	10.9	13.0	14.3	51.7	42.4

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة،

ويتضح من تحليل الجدول السابق أن المملكة العربية السعودية تتعرض لمنافسة شديدة، كالاتي:

أ- الدول المجاور: بلغ عدد السياح في الإمارات 21.6 مليون، وبلغ في البحرين 11.1 مليون، أما في المملكة فبلغ 17.5 مليون، وذلك عام 2019م.

ب- الدول الإقليمية: تركيا والتي بلغ عدد السياح فيها 51.7 مليون، وبلغ في مصر 13 مليون.

المحور الثالث

تحليل أثر النشاط السياحي علي التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

تلعب السياحة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في كل دول العالم، نظراً لكونها من الأنشطة الخدمية المهمة ومن أكثر القطاعات توليداً لفرص العمل، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، ويرتبط قطاع السياحة بعدد كبير من القطاعات الإنتاجية والخدمية وبالرغم من أن السياحة من أكثر القطاعات تأثراً بالتغيرات والظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الداخلية والخارجية إلا أن ذلك القطاع يتمتع في المملكة بقدرة عالية على استعادة نشاطه في وقت قصير في أعقاب الأزمات التي يتعرض، ومنها على سبيل المثال أزمة دول الخليج في عام 1990م والأزمة العالمية في عام 2008م.

وعليه فمن الضروري وضع صناعة السياحة في مكانها الصحيح لأنها ذات دور مهم في عالم شديد التغير، فمن مسؤوليات الدول والحكومة والمؤسسات السياحية النظر إلى السياحة وفقاً لأبعادها الحقيقية التي تتضمن المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وقد أصبحت السياحة من الصناعات الضخمة في العالم متخطية صناعات السيارات والصلب والإلكترونيات والنشاط الزراعي، ولأن السياحة ترتبط ارتباطاً مباشراً وغير مباشر بقطاعات إنتاجية وخدمية عديدة من قطاعات الاقتصاد القومي كالزراعة والصناعة وقطاع البناء والبنوك والتأمين والإعلام وغيرها داخل الدولة فإنها تؤدي إلى زيادة فرص العمالة في النشاطات السياحية والنشاطات الأخرى.

وتهدف الدول النامية من خلال السياحة إلى زيادة الإيرادات العامة وذلك للحد من عجز الموازنة وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة، فضلاً عن الفوائد الأخرى للنشاط السياحي (17).

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال النقاط التالية:

البعد الاقتصادي لقطاع السياحة في المملكة.

البعد الاجتماعي لقطاع السياحة في المملكة.

البعد البيئي لقطاع السياحة في المملكة.

1- البعد الاقتصادي لقطاع السياحة في المملكة:

يتمحور حول الآثار الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، والذي يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية، وأثر ذلك على النمو الاقتصادي.

(17)صلاح الدين عبدالوهاب، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، مرجع سبق ذكره، ص57.

ويتضح البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لقطاع السياحة في المملكة في الجدول (16) :

جدول (16) تطور أداء أهم المؤشرات السياحية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2005-2020)

الاستثمار في السياحة مليار ريال	العاملين في السياحة "ألف"	عدد الليالي السياحية "مليون"	عدد المنشآت السياحية	عدد الفنادق	السياحة			معدل النمو الاقتصادي %	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	السنة
					عدد السياح "مليون"	الإيرادات السياحية				
						للناتج المحلي %	مليار دولار			
5.1	479.6	288.1	4879	1049	8	1.9	6.1	5.6	328.5	2005
6.6	488.9	295.6	5006	1070	8.6	1.3	5	2.8	376.9	2006
8.2	496.7	341	5122	1165	11.6	1.3	5.2	1.8	416.0	2007
8.8	505.8	407	5239	1063	14.8	1.9	9.7	6.2	519.8	2008
9.4	510.3	355	5498	1140	10.9	1.8	7.8	2.1-	429.1	2009
9.8	514.6	298	5793	1186	10.9	1.3	6.8	5.0	528.2	2010
10	524.6	394	6009	951	14.2	1.6	10.6	10.0	671.2	2011
5.41	534.9	422	6238	1098	16.3	2.0	14.7	5.4	736.0	2012
2.7	543.4	403	6543	1251	15.8	1.8	13.7	2.7	746.6	2013
3.65	551.2	520	6798	1239	18.3	1.9	14.1	3.7	756.4	2014
4.11	558.6	433.7	7129	1564	18	3.4	22	4.1	654.3	2015
1.67	569.6	423	7342	1810	18	3.9	24.9	1.7	644.9	2016
0.74	535.9	395.2	7731	2231	16.1	3.8	26.1	0.7-	688.6	2017
2.43	552.6	405.9	8011	2354	15.3	3.2	25	2.4	782.5	2018
2.58	556.9	436.8	8648	2621	20.3	3.5	27.8	0.33	793	2019
1.89	496.7	436.8	8648	2621	4.1	0.8	5.4	3.3	700.1	2020
0.7	479.6	288.1	4879	951	1.2	0.8	5	2.1-	328.5	حد
10	569.6	520	8648	2621	20.3	3.9	27.8	10	793	حد

المصدر: - مؤسسة النقد العربي السعودي، سنوات مختلفة. - إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

حيث يتضح من تحليل الجدول، ما يلي:

أ- تطور الناتج المحلي الاجمالي: بلغ اجمالي الناتج المحلي خلال (2020-2005) كحد أدنى 328.5 مليار دولار عام 2005م وبعده أقصى 793 مليار دولار عام 2019م، وتأثر اجمالي الناتج المحلي بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية فمثلاً عام 2009م تراجع اجمالي الناتج المحلي من 519.8 مليار دولار عام 2008م إلى نحو 429.1 مليار دولار عام 2009م متأثراً بالأزمة

المالية العالمية عام 2008م، كما تراجع من 793 مليار دولار في عام 2019م إلى 700.1 مليار دولار في عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

ب- تطور معدل النمو الاقتصادي: بلغ معدل النمو الاقتصادي في المملكة خلال (2005-2020) كحد أدنى -2.1% عام 2009م، وبعد أقصى 10 عام 2011م، ويلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية، ففي عام 2009م تراجع معدل النمو من 6.2% إلى -2.1% عام 2008م بسبب الأزمة المالية العالمية، كما تراجع معدل النمو من 10% عام 2011م إلى 5.4% عام 2012م بسبب أحداث ما يسمى بالربيع العربي، كما تراجع معدل النمو من 4.1% عام 2015م إلى 1.7% عام 2016م بسبب التراجع الكبير لأسعار النفط، كما تراجع معدل النمو من 0.33% في عام 2019م إلى -4.1% في عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

ج- الإيرادات السياحية: بلغت الإيرادات السياحية خلال (2005-2020)، كحد أدنى 5 مليار دولار عام 2006م، وبلغت الحد الأقصى 27.8 مليار دولار عام 2019م، وقد تزايدت الإيرادات السياحية من سنة لأخرى، ثم استمرت في الزيادة الي أن وصلت 15.4 مليار دولار عام 2018م، وتراوحت نسبة الإيرادات السياحية الي اجمالي الناتج المحلي (1.4%-2%)، كما تراجعت الإيرادات من 27.8 مليار دولار في عام 2019م إلى 5.4 مليار دولار في عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

د- عدد الفنادق: عدد الفنادق خلال (2005-2020)، بلغ حدها الأدنى 951 فندقاً عام 2011م، وحدها الأقصى 2621 فندقاً عام 2019م، وتزايد عدد الفنادق من 1049 فندقاً عام 2005م إلى 2621 فندقاً عام 2019م، ولكنه لم يرتفع في عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

هـ- عدد المنشآت السياحية: بلغ متوسطها 6539.6 منشأة خلال (2005-2020)، وبلغت حدها الأدنى 4879 منشأة عام 2005م، وحدها الأقصى 8648 منشأة عام 2019م، ولكن العدد لم يرتفع بعد ذلك في عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

و- عدد الليالي السياحية: بلغ متوسط عدد الليالي السياحية 390.9 مليون ليلة خلال (2005-2020)، وبلغت حدها الأدنى 288.1 مليون ليلة فندقاً عام 2005م، وبلغت حدها الأقصى 520 مليون ليلة عام 2014م، وقد تراجع عدد الليالي السياحية من 436.8 مليون ليلة عام 2019م إلى 336.8 مليون ليلة عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

ز- عدد العاملين في السياحة: بلغ متوسط عدد العاملين في النشاط السياحي 526.3 ألف عامل خلال (2005-2020)، وبلغوا حدهم الأدنى 479.6 ألف عامل عام 2005م، وبلغوا حدهم الأقصى 569.6 ألف عامل عام 2016م، وقد تراجع عدد العاملين من 556.9 ألف عامل عام 2019م إلى 496.7 ألف عامل عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

ح- حجم الاستثمارات في قطاع السياحة: بلغ متوسط حجم الاستثمار في السياحة 5.2 مليار ريال خلال (2005-2020)، وبلغ حده الأدنى 0.74 مليار ريال عام 2017م، وبلغ حده الأقصى 10 مليار ريال عام 2011م، وتراجع حجم الاستثمار في السياحة من 2.58 مليار ريال عام 2019م إلى 1.89 مليار ريال عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

2- البعد الاجتماعي لقطاع السياحة في المملكة:

هو يمثل البعد الإنساني، إذ تجعل من النمو وسيلة للإلتحاق الاجتماعي، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام بإختيارات النمو وفقاً لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة.

ويتضح البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لقطاع السياحة في المملكة، وذلك من خلال الأتي:

بلغت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي 3.5% عام 2019م.

بلغ عدد الوظائف المباشرة في قطاع السياحة 556.9 ألف وظيفة، كما وفر قطاع السياحة 953 ألف وظيفة غير مباشرة، ليصل إجمالي الوظائف التي وفرها قطاع السياحة 1505.6 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام 2019م، ويتوقع وصولها إلى 1.9 مليون وظيفة عام 2030م، وأن يساهم قطاع السياحة بنسبة 10% من الناتج المحلي.

وبيين الجدول (17) أهم مؤشرات التنمية البشرية في المملكة خلال الفترة (2005-2020):

جدول (17) تطور أهم مؤشرات التنمية البشرية في المملكة خلال الفترة (2005-2020)

السنة	مؤشر التنمية البشرية		نصيب الفرد من الناتج المحلي	نصيب الفرد من الانفاق علي التعليم	نصيب الفرد من الانفاق علي الصحة
	الترتيب	القيمة			
2005	77	0.748	13.8	744.8	55.9
2006	71	0.752	15.4	923.1	62.9
2007	66	0.756	16.5	991.1	63.5
2008	63	0.768	20.1	1044.1	69.5
2009	57	0.772	16.1	1224.6	78.9
2010	55	0.777	19.3	1329.1	91.2
2011	56	0.780	23.7	1400.9	98.9
2012	57	0.782	25.2	1539.9	116.4
2013	34	0.836	24.8	1813.6	129.6
2014	39	0.837	24.5	1810.5	139.2
2015	38	0.847	20.6	1815.3	138.8
2016	38	0.827	19.9	1729.4	129.6
2017	39	0.853	20.8	1664.2	145.0
2018	39	0.857	23.3	1648.5	136.5
2019	39	0.854	23.1	1573.6	136.1
2020	38	0.859	20.1	1367.5	130.3

المصدر: - الأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، سنوات مختلفة.

- مؤسسة النقد العربي السعودي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق تحسن مؤشرات التنمية البشرية في المملكة من سنة لأخرى، كالاتي:

مؤشرات التنمية البشرية: تحسن مؤشر التنمية البشرية في المملكة فارتفعت قيمته من 0.748 عام 2005م، وكانت المملكة تحتل المركز 77 عالمياً إلى 0.859 واحتلت المملكة المركز 38 عالمياً.

مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي: ارتفع من 13.4 ألف دولار في عام 2005م إلى 23.1 ألف دولار في عام 2019م، ويلاحظ أنه بلغ أقصاه 25.3 ألف دولار في عام 2012م بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط والتي وصل فيها سعر البرميل نحو 100 دولار، ولكن تراجع نصيب الفرد من 23.1 ألف دولار عام 2019م إلى 20.1 ألف دولار عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم: ارتفع من 747.9 دولار في عام 2005م إلى 1648.5 دولار في عام 2018م، مما يؤكد زيادة اهتمام المملكة بالتعليم، ولكنه تراجع إلى 1367.5 في عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة: ارتفع من 55.9 دولار في عام 2005م إلى 136.1 دولار في عام 2019م، مما يؤكد زيادة اهتمام المملكة بالصحة، ولكنه تراجع إلى 130.3 في عام 2020م بسبب جائحة كورونا.

3- البعد البيئي لقطاع السياحة في المملكة:

يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة للحد من التلوث.

وبيين الجدول (18) أهم المؤشرات البيئية في المملكة خلال الفترة (2005-2020):

جدول (18) تطور أهم المؤشرات البيئية في المملكة خلال الفترة (2005-2020)

السنة	انبعاث غاز (C02) ألف كيلو طن	نسبة استهلاك الطاقة من الوقود الأحفوري %	نسبة استهلاك الطاقة المتجددة %
2005	309.0	100.0	0.004
2006	328.4	100.0	0.004
2007	347.5	100.0	0.004
2008	382.2	100.0	0.004
2009	399.6	100.0	0.004
2010	439.2	100.0	0.003
2011	456.7	99.2	0.004

0.003	99.5	488.8	2012
0.003	99.6	499.4	2013
0.003	99.9	536.8	2014
0.003	99.8	561.1	2015
0.003	99.8	556.7	2016
0.003	99.7	540.7	2017
0.003	99.7	514.6	2018
0.004	99.6	500.3	2019
0.004	99.6	488.9	2020

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

حيث يتضح من تحليل الجدول تدهور الوضع البيئي في المملكة، كما يلي:

أ- مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون: ارتفع من 309 ألف كيلو طن عام 2005م إلى أقصاها بنحو 561.1 كيلو طن عام 2015م، ثم تراجعت إلى 488.9 عام 2020م، مما يؤكد تحسن الوضع البيئي في المملكة قليلاً.

ب- مؤشر نسبة استهلاك الطاقة من الوقود الأحفوري: يلاحظ شبه ثباتها فقد كانت 100% عام 2005م ثم تراجعت ضئيلاً إلى 99.6% عام 2020م، مما يؤكد تحسن الوضع البيئي والحد من التلوث.

ج- مؤشر نسبة استهلاك الطاقة المتجددة: يلاحظ شبه ثباتها فبلغت من 0.004% في عام 2005م ونحو 0.004% عام 2020م، مما يؤكد ضعف الاستثمار والإتجاه نحو هذا المجال.

المحور الرابع

قياس أثر السياحة علي النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

وتم ذلك من خلال استخدام النماذج التالية:

$$Y = a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + a_4X_4 + a_5X_5$$

المتغير التابع:

(Y): معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

المتغيرات المستقلة: هي:

(X1): الإيرادات السياحية.

(X2): الاستثمار في قطاع السياحة.

(X3): العاملين في قطاع السياحة.

(X4): عدد السياح.

(X5): عدد الليالي السياحية.

نتائج تقدير النموذج:

جاء الشكل اللوغاريتمي الأفضل في تمثيل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (19) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	F	SigF	D.W
.906	.821	.732	0.14760213	9.173	.002	1.315

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

بلغ معامل التحديد 82.1%، مما يعني أن المتغيرات المستقلة لهذا النموذج تفسر نحو 82.1% من التغيرات في المتغير التابع، وأن هناك 17.9% ترجع لعوامل عشوائية أخرى لم تؤخذ في الحسبان.

معامل درين واطسون D.W يساوي 1.315 وهذا يشير الى أن اختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات قد جاء غير محدد نظراً لأن $DW < du < dL$

حيث أن قيمة D.W الجدولية عند (مستوى معنوية 5%، $N=19$ ، $K=6$)، كما يلي: الحد الأعلى = 2.157، الحد الأدنى = 0.615 =

معنوية النموذج عند مستوى معنوية (0.05)، حيث أن $SigF = .002$ (وهي أقل قيمة من 5%)، مما يعني معنوية العلاقة، مما يعني أن النموذج ذات فعالية في التأثير على المتغير التابع.

كما يلاحظ أن معاملات الانحدار جاءت معنوية عند مستوى معنوية 5%، وهنا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي، كما بالجدول (20)

جدول (20) Coefficients

	B	Sigt
(Constant)	-16.536	.196
LnX1	.112	.009
LnX2	.017	.009
LnX3	2.933	.005
LnX4	.821	.038
LnX5	.252	.002

وقد جاءت اشارات معاملات الانحدار موجبة بالنسبة للمتغيرات المستقلة X1، X2، X3، X4، X5 وهذا يعنى وجود علاقة طردية بين تلك المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y، وهو ما يتفق وافترضات النظرية الاقتصادية.

بالتالى تكون معادلة الانحدار للنموذج محل الدراسة على الصورة التالية:

$$\text{LnY} = -16.536 + .112 \text{LnX1} + .017 \text{LnX2} + 2.933 \text{LnX3} + .821 \text{LnX4} + .252 \text{LnX5}$$

فإذا تم حساب مرونة (Y) بالنسبة الى المتغيرات المستقلة، نجد أن حساب المرونة من خلال النموذج اللوغاريتمى عبارة عن (18):

$$\text{المرونة} = \partial \text{LnY} / \partial \text{LnX}$$

بمعنى أن مرونة المتغير التابع (Y) بالنسبة لأى من المتغيرات المستقلة، من خلال النموذج اللوغاريتمى ما هو الا معامل انحدار هذا المتغير المستقل بالنسبة للمتغير التابع (*).

(18) محمد عبدالسميع عنانى، مبادئ الاقتصاد القياسى النظرى والتطبيقي، (الزقازيق: ط2، مكتبة المدينة، 1993)، ص 275 .

(*): حيث تحسب المرونة من خلال النموذج الخطى، كما يلى :

$$\text{المرونة} = \partial Y / \partial X * X/Y$$

ومن ثم فان:

أ- مرونة الناتج المحلي الاجمالي (Y) بالنسبة الى (X1) الإيرادات السياحية:

$$\partial \text{LnY} / \partial \text{LnX1} = +.112$$

بمعنى أن زيادة الإيرادات السياحية بمعدل 1%، سوف يؤدي إلى ازيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.112%

ب- مرونة الناتج المحلي الاجمالي (Y) بالنسبة الى (X2) (الاستثمار في قطاع السياحة:

$$+.017 \partial \text{LnY} / \partial \text{LnX2} =$$

بمعنى أن زيادة نسبة الاستثمار في قطاع السياحة بمعدل 1%، سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.017%

ج - مرونة الناتج المحلي الاجمالي (Y) بالنسبة الى (X3) العاملين في قطاع السياحة:

$$\partial \text{LnY} / \partial \text{LnX3} = + 2.933$$

بمعنى أن زيادة نسبة العاملين في قطاع السياحة بمعدل 1%، سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي 2.933%

د- مرونة الناتج المحلي الاجمالي (Y) بالنسبة الى (X4) عدد السياح:

$$\partial \text{LnY} / \partial \text{LnX4} = +.821$$

بمعنى أن زيادة نسبة عدد السياح بمعدل 1%، سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.821%.

هـ- مرونة الناتج المحلي الاجمالي (Y) بالنسبة الى (X5) عدد الليالي السياحية:

$$+.252 \partial \text{LnY} / \partial \text{LnX5} =$$

بمعنى أن زيادة نسبة عدد الليالي السياحية بمعدل 1%، سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.252%.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تبيين من الدراسة صحة الفرض البحثي التالي:

هناك أثر للسياحة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

حيث جاء الشكل اللوغاريتمي الأفضل في تمثيل العلاقة بين المتغيرات، وجاءت النتائج كالآتي:

أ- بلغ معامل التحديد %82.1، مما يعني أن المتغيرات المستقلة لهذا النموذج تفسر نحو %82.1 من التغيرات في المتغير التابع، وأن هناك %17.9 ترجع لعوامل عشوائية أخرى.

ب- بلغ معامل دربن واطسون $D.W1.315$ ، وهذا يشير الى أن اختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات قد جاء غير محدد نظراً لأن $DW < du < dL$ ، حيث أن قيمة $D.W$ الجدولية ($N=19, K=6$)، كما يلي: الحد الأعلى = 2.157، الحد الأدنى = 0.615

ج- معنوية النموذج عند مستوى معنوية (0.05)، حيث أن $(SigF = .002)$ (وهي أقل قيمة من %5)، مما يعني معنوية العلاقة، مما يعني أن النموذج ذات فعالية في التأثير على المتغير التابع.

د- كما يلاحظ أن معاملات الانحدار جاءت معنوية عند مستوى معنوية %5، وهنا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي.

ه- جاءت اشارات معاملات الانحدار موجبة بالنسبة للمتغيرات المستقلة X_3, X_2, X_1, X_4, X_5 وهذا يعني وجود علاقة طردية بين تلك المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y ، وهو ما يتفق وافتراسات النظرية الاقتصادية.

بالتالي تكون معادلة الانحدار للنموذج محل الدراسة على الصورة التالية:

$$\ln Y = -16.536 + .112 \ln X_1 + .017 \ln X_2 + 2.933 \ln X_3 + .821 \ln X_4 + .252 \ln X_5$$

ثانياً: التوصيات:

الأخذ بالتخطيط الاستراتيجي طويل الأمد في النشاط السياحي، لزيادة المنافسة إقليمياً وعالمياً.

تحليل البيئة السياحية الداخلية والخارجية لمعرفة نقاط القوة والضعف، ولمعرفة الفرص والتهديدات.

ضرورة مراعاة البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عند التخطيط الاستراتيجي للسياحة.

ضرورة أن تأخذ استراتيجيات تنمية السياحة في إعتبارها مساعدة الطبقات الفقيرة وتوفير فرص عمل لمحدودي الدخل، والإهتمام بالأعمال الصغيرة وصغار المنتجين.

ضرورة تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، لأنه عامل حاسم في جذب السياح.
الإهتمام بالسياحة العلاجية كرافد من روافد السياحة، وذلك نظراً لأن المملكة تمتلك مقوماتها.
اعتماد أخلاقيات وقواعد تتسجم مع اللوائح العالمية للمؤسسات السياحية.
ضرورة إدارة المؤسسات السياحية من قبل متخصصين لهم قدر كافي من الخبرة والكفاءة.
الإهتمام بنوعية الخدمة المقدمة للسياح التي تعكس المستوى الحضاري والثقافي والإنساني للبلد.
الالتزام بالمبادئ الإرشادية لحماية السياح من حالات الغش والتضليل الإعلامي.
ضرورة تعاون المجتمع مع المنشآت السياحية المحيطة به.
تعزيز التعاون مع المؤسسات الداعمة للنشاط السياحي والفندقي المتمثلة في خدمات النقل والصحة والتعليم والمنافذ الحدودية.. الخ.

المراجع:

- إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
تقرير الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، 2019.
تقرير منظمة السياحة العالمية، 2018.
تقرير منظمة السياحة العالمية، 2019.
تقرير وزارة السياحة: عن الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية، 2019.
زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2010).
صلاح الدين عبد الوهاب، نظرية السياحة الدولية، (القاهرة: دار الهنا، 2002)، ص 181.
فاطمة أحمد الشربيني، "الاتجاهات الريفية في الاقتصاد المصري وأثرها علي توجهاته الخارجية في فترة الثمانينيات"، بحث مقدم الي المؤتمر الثاني للبحوث السياسية خلال "3-5" ديسمبر 1998، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).
محمد عبدالسميع عناني، مبادئ الاقتصاد القياسي النظري والتطبيقي، (الزقازيق: ط2، مكتبة المدينة، 1993).
مركز المعلومات والأبحاث السياحية في المملكة (ماس / مارس)، 2018.
مؤسسة النقد العربي السعودي، سنوات مختلفة.

نبيل دبور، "مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية"، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، السنة ٢٥، العدد ٢، 2004.
الهيئة العامة للإحصاء، 2019.
الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني (ماس)، 2020.

“Measuring The Impact of Tourism on Economic Growth In The Kingdom of Saudi Arabia”

Summary:

The research seeks to analyze the reasons for the weak share of the Kingdom of tourists compared to other countries in the region, and less than it in the cultural and historical heritage such as Turkey, Tunisia, the Emirates... etc, and analyze the importance of the tourism sector to the Saudi economy and the possibility of its development, and analyze the impact of tourism activity on some economic variables aggregate such as: gross domestic product, trade balance and employment volume; To assess the impact of tourism on sustainable development, analyze the most important obstacles to tourism activity and mechanisms to reduce them in the Kingdom of Saudi Arabia, and analyze the tourism components in the Kingdom and its competitive position with regional countries.

It relied on both the inductive and deductive approach and on some previous studies. In this aspect, strengths, weaknesses, opportunities and threats were identified to increase the Kingdom's ability to compete in tourism.

The research data was also analyzed to assess the economic, social and environmental impacts of tourism in the Kingdom.

The results of the research revealed that there is a positive relationship between tourism and economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia.

Keywords: Economic growth, GDP, Tourism, Revenues, Infrastructure.